# **4/- العمارة والعمران:**

تعود نشأة العمارة العربية الإسلامية إلى بداية استقرار المسلمين بيثرب، حيث بدأت بسيطة وسارت بسيطة ثم تطورت باستلهام فنون البلدان المفتوحة والاستعانة بخبرة أهلها، ويمكن تمييز ثلاث مراحل مرت بها العمارة الإسلامية:

* المرحلة البساطة والبطء خاصة في العهد النبوي وعهد الخلفاء الراشدين.
* مرحلة التقليد والتمثل خاصة بعد تحول الخلافة من الحجاز نحو الشام، وتحول الحكم من الشورى إلى الملك.
* مرحلة الإبداع والعطاء: وتعود حركتها إلى اواخر القرن 1ه/8م، فتكون حقيقة تكونت في أواخر العصر الأموي وبلغت الذروة في العهد العباسي.

تنقسم العمارة اٌسلامية حسب وظائفها الأساسية على ثلاث أقسام:

* العمارة الدينية: ونعني بها المساجد والجوامع حيث شادها المسلمون مبكرا في المدينة المنورة ثم في المدن الجديدة مثل البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان، وقد أسس الأمويون جوامع كبرى مثل الجامع الأموي بدمشق وقبة الصخرة والجامع الأقصى وجامع القيروان والمسجد الجامع بواسط...
* العمارة المدنية: تتمثل في القصور والأضرحة والحمامات والأحواض والمعابر والقناطر والأسوار...
* العمارة الحربية: تتمثل في الحصون والقلاع والأربطة.

وللعمارة الإسلامية مميزات منها:

* تمتاز بالقباب المعقودة وتبدو في الأبنية الدينية.
* المآذن التي تجمع بين علو الدين ووظيفة التسميع.
* الأقواس التي تبدو واضحة في المعالم الدينية كعنصر أساسي لحمل السقوف، وتوجد أيضا في القصور والمنازل.
* العناية بالواجهات وأسوار المباني، والاهتماما بالبوابات بشكل خاص.
* استخدام الصحن أو الفناء المحاط بالأروقة كعنصر أساسي في تخطيط العمارة الإسلامية.
* مراعاة التقاليد الاجتماعية والدينية في الهندسة والتخطيط، وإيجاد الحلول للتكيف مع البيئة الطبيعية وأحوال الجو.
* استخدام الماء في العمارة الإسلامية كمكيف للبيئة، وعنصر تجميل وترفيه.

**أ- بنية وبناء المدن**

 إن بناء المدن، ركيزة أساسية في المشروع السياسي للسلطة السياسية في مختلف الحضارات الانسانية، ولم يكن فكر السلطان في الحضارة الإسلامية بمنأى عن هذا البعد الاستراتيجي، إذ أكدت مختلف النصوص والحوليات التاريخية، على التوجه المدني في السياسة الشرعية، سواءً من الناحية النظرية الفكرية، أو من الناحية العملية التطبيقية. وهذا ما أدى ببعض الدراسات للتأكيد على أن المدن التي نشأت في الفترة الإسلامية "اختطها الحاكم بتصوره الخاص، وفي ضوء الظروف والمحددات التي أثرت على منهجه، سواءً لطبيعة الموقع أو للحماية والدفاع أو لإقطاع أتباعه من القبائل أو الجند"[[1]](#footnote-1).

 فقد اتخذت الدراسات[[2]](#footnote-2) توجهات عديدة ومختلفة حول بنية المدينة الإسلامية، خاصة الاستشراقية منها، التي أعطت اهتماما واسعا للموضوع، هذا إذا اعتبرنا أن التمدن الإسلامي كفكر ونشأة وتطور وبنية، له أسس ومميزات خاصة ومختلفة عن غيره، مما هو مشتهر في الحضارات الأخرى خاصة البيزنطية منها. ولهذا نجد أن الكثير من المستشرقين كانت منطلقاتهم من الفكر العمراني اللاتيني بصفة عامة، وتطوراته في المدينة الأوروبية الوسيطة والحديثة. مما جعلهم يتهمون المدينة الإسلامية، بالضيق والتداخل والتزاحم وسوء التسيير. فتصوراتهم غير قادرة على إدراك أن هذه الأزقة المظلمة والدروب الضيقة -على حساب تعبيرهم- ما هي إلا مجال خاص، يعبر عن هوية السكان وعلاقتهم بهذا المجال "الذي يثبت هوية المديني، وانتماءاته وقدرته على ضبط هوية الأشخاص، بل ووضعهم في مجالهم الحضري من خلال نسبهم أو تسلسلهم القرابي أو العائلي، وحتى المهني باعتباره يعي النسق والتراتب المعلوم داخل المدينة وخارجها"[[3]](#footnote-3).

 يعتبر ابن خلدون من المفكرين الذين أعطوا المدينة حيزا كبيرا من اهتمامهم، من خلال الفصول التي أفردها للمدينة: من أسباب وشروط بنائها والمؤثرات الزمنية التي تقع عليها وغيرها، ورغم أنه جعل بناء المدن مظهرا من مظاهر الحضارة، وناتجا للدعة والسكون على حد تعبيره[[4]](#footnote-4)، إلا أنه ناقش مسألة التمدن كفكر وواقع. حيث جعل من المدينة كائنا حيويا لا ينفصل عن المجال السياسي والاجتماعي خاصة، فهي الوعاء الذي يحتضن حنكة السلطان، وقدراته على تنظيم ملكه، فقال: "إذ **السياسة** هي تدبير المنزل أو **المدينة** بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة، ليحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه..."[[5]](#footnote-5).

 إن مسألة الأخلاق والحكمة؛ تعبر عن ضرورة وجود قوانين وتشريعات، أو بالأصح منهاج ينظم العلاقة بين النوع الإنساني ضمن المجال الحضري الذي يؤسسه، فتحتاج المدينة إلى التخطيط ثم العدل، لتحقيق هدف حفظ الحقوق وآدائها إلى أصحابها، فيكون ذلك سببا للاستقرار والدعة والسكون. وقد سبق ابن أبي الربيع ابن خلدون في ذلك، لكنه اعتبر بناء الأمصار في حد ذاته مظهرا، من مظاهر العدل التي تحققها السلطة السياسية[[6]](#footnote-6). وقد ذهب ابن خلدون[[7]](#footnote-7) إلى أبعد من ذلك حين اعتمد مقولة الحكماء: "الإنسان مدني بطبعه"، فالاجتماع الإنساني ضمن مجال جغرافي تتوفر فيه شروط التعايش والتساكن: ضرورة حتمية لا يمكن للانسان الاستغناء عنها.

 وإن كان بناء المدن والأمصار، من أولويات السلطة السياسية الإسلامية في عصورها المتقدمة خاصة مع بناء الكوفة والبصرة والفسطاط في المشرق الإسلامي[[8]](#footnote-8).

## **ب/- شروط اختيار مواقع المدن بين المنظور الفكري الإسلامي، والواقع ال**

 وضع مفكرو وفلاسفة التمدن في الحضارة الإسلامية، شروطا رئيسية لاختيار مواقع المدن، بالرغم من أن منها ما كان موجودا من قبل، فبعض المدن ورثتها المنطقة عن الوجود البيزنطي.

 ذهبت النظريات العمرانية إلى أن هناك شروطا لاختيار وبناء المدن والأمصار، لا يمكن الاستغناء عنها، وهي[[9]](#footnote-9):

* المناخ الملائم.
* التموين الغذائي.
* الحصانة الطبيعية.

 فملاءمة المناخ عامل مهم جدا للاستقرار السكاني، فالمدن تحتاج إلى اعتدال الهواء، وتوافقه مع الطبيعة البدنية والنفسية لسكان المدينة؛ كما أن تحقيق الصحة وإبعاد أسباب المرض، عامل مهم للبقاء في المدينة والتعمير البشري بها[[10]](#footnote-10)، ليس هذا فحسب: بل لاستجلاب الكفاءات الصناعية والعلمية واستقرارها في هذا المجال الحيوي. فالمناطق ذات الأوبئة والهواء العفن، مجالات طاردة للاستقرار البشري بسبب اهتمام الانسان بدفع المضار البيئية، وبالتالي يكون ذلك سببا في قصور نظره، عن التوسع والإبداع العمراني، وتحقيق الهدف من الاجتماع الانساني[[11]](#footnote-11).

 ثم إن المنظِّر للتمدن الإسلامي؛ لم يهمل وجود الحزام الريفي الزراعي، الذي يساهم في تموين المدينة، ومدها بالمخزون الغذائي. الذي هو من أهم أسباب تحقيق التعايش والاستقرار، فهو الذي يحقق سبب بقاء المدن، وطول تعميرها وصمودها أمام الكوارث الطبيعية والمحن البشرية. فالمنطقة ذات الغطاء النباتي المتنوع، لها أهمية كبيرة في اتِّساع المدينة وازدهار نشاطها الاقتصادي. فلا يمكن للإنسان: أن يستقر بمكان، ومؤونته الغذائية تتواجد بعيدا عنه. وهذا ما يفسر وجود الأرباض على أطراف المدن، هذا بالإضافة إلى الزراعة التي تزدهر في المجالات الريفية، التي لا تكون بعيدة في الغالب عن المدينة، فعلاقة التبادل ضرورية بين المجال الحضري والريفي.

 وقد اشتهرت المدن الإسلامية بتمركز المجال الريفي على أطراف المدن، وكان اهتمام الفلاحين والمزارعين بخدمة الأرض، واستغلالها لتغذي المدينة بمنتوجات متنوعة ووفيرة[[12]](#footnote-12). فتوفر الحاجة الغذائية بالقرب من المجال الحضري من عوامل التمدن في حد ذاتها، بل من أسباب اتساع العمران وتزايد النشاط الداخلي، الذي يؤثر في طبوغرافيا المدينة، خاصة فيما يتعلق بالنشاط التجاري في الأسواق الداخلية وبناء الحوانيت والقيساريات ومجالات التبادل ضمن المجال الحضري.

 إن هذه المسألة تأخذ بعدا أكبر بالتركيز على العنصر الأساسي في هذه المؤونة وهي المياه، فالماء هو عصب حيوية المدينة وشريانها، الذي يمدها بالحياة ويساعدها على الاستمرار، فالحضارات التي عمرت اتسعت وكان لها باع في التاريخ قامت على ضفاف الأنهار. فالسلطة المسؤولة عن هذا الاختيار مسؤولة أيضا عن جلب وتثبيت الشبكة المائية وتوزيعها، في مختلف وحدات المجال الحضري لتتحقق المنفعة؛ فوجود الماء غير كاف إذا لم تتم الاستفادة منه بشبكة تكون الغذاء الأساسي للمدينة.

 كما جعل ابن خلدون الحصانة والحماية في تخطيط المدينة شرطا أساسيا، قدمه على باقي الشروط، واعتبر أن موقعها مهما اختلف طبوغرافيته، يجب مراعاة الأسباب الطبيعية للدفاع عنه، من أي خطر محدق؛ فالمدينة محل أطماع الأطراف الخارجية مهما كانت أهميتها سياسية أو تجارية أو عسكرية. من الضروري أن تكون الحماية أولا: بالحصانة إما البشرية ببناء الأسوار، أو الطبيعية باختيار الموقع الطبيعي، الذي يسهل ذلك كأن تكون المدينة على جبل أو هضبة وعرة مستديرة بنهر أو بحر؛ وإذا كانت على بحر يجب أن يراعى أن تكون مرتفعة ومحصنة أيضا، حتى بالقبائل المحيطة بها حتى لا يسهل على الأساطيل البحرية الدخول إليها، وإحكام السيطرة عليها.

ويعتبر القزويني[[13]](#footnote-13) من بين شروط التمدن، وقد قدم لنا خلاصة قراءاته للمدن التي قام بجمع أخبارها وأوصافها؛ واعتبر الحصانة من هداية الخالق لخلقه، فهي سنة كونية لا يمكن الاستغناء عنها لتكتمل فكرة التحضر والتمدن على أرض الواقع. ويمكن أن نعتبر المدينة المنورة خير نموذج لذلك فقد أثبتت الدراسات أنها تحوي أهم مرتكزات الحصانة الطبيعية والبشرية وحتى المادية (أشجار النخيل، الآطام: وهي أبنية مرتفعة تشبه الحصن، الحصون، القصور، القلاع، الخنادق، الأسوار....) والتي تم إنشاؤها في الفترة الممتدة بين ما قبل الإسلام إلى فترة متأخرة من العصر الإسلامي الوسيط.

 لا بد من الإشارة هنا إلى أن منظور الفقيه للمدينة ومراعاته لهذه الشروط بها، نابع من المقاصد الشرعية للدين الإسلامي عموما، فهو مرجعية دينية تعمل على تحقيق حفظ الدين وهو المقصد الأول في الشرع الإسلامي؛ بينما لا نهمل أن الفقيه رؤيته لا تقتصر على العنصر الديني الفكري دون التفكير في العنصر البشري الذي هو رمز أساسي في هذه المقاصد، فحفظ النسل حفظ لاستمرارية عبادة الله على الأرض، وتحقيق لمبدأ وهدف التعمير والعمران الذي جُبِل في الإنسان منذ أن خلق، وتحقيقا لهذه الاستمرارية والتواصل في النسل البشري، من الضروري توفير الحماية والأمن تحقيقا لمقصد مرتبط بحفظ النفس والمال.

## **ج/- وحدات المجال الحضري**

 تميزت بنية المدينة الإسلامية بتركيبة مورفولوجية خاصة، ومختلفة عن أخرياتها في الحضارات السابقة لها خاصة منها الشرقية والبيزنطية، ورغم الإرث العمراني الثقيل الذي حصلت عليه بعد الفتوحات الإسلامية، إلا أنها اتبعت قواعد وأسسا نابعة من الفكر والقيم والمنطلقات الدينية، التي استطاع الساسة الشرعيون فهمها والتنظير لها، وحتى تطبيقها دون إهمال البنى التحتية التي كانت موجودة سابقا، أو على الأقل الاستفادة من تجارب السابقين في جانبها المادي أكثر من جانبها القيمي والفكري.

 يمكن تحويل فكرة المدينة عند مفكري العمران الإسلامي إلى مخطط، نحاول من خلاله التعمق في هذا العقل المنظر وإدراك الأسس المجردة التي بنى عليها فكره الحضري؛ فمن الضروري أن نتساءل عن إمكانية اكتشاف الجهاز الداخلي للمدينة، في ظل غياب نصوص تاريخية دقيقة عن الأسس التي يعتمدها هؤلاء المنظرون، فهم قدموا لنا خلاصة فكرهم، دون الأسس والقواعد التي فرضت عليهم اختيار بنية دون أخرى، فعلى سبيل التمثيل لماذا تم بناء المدينة بشكل دائري؟ لماذا لم تقدم لنا كتب التمدن الإسلامي الأسباب الفكرية والمادية لذلك؟

ومن خلال قراءة تحليلية لبنية المدينة الإسلامية يمكن تقسيم هذا الكائن الحيوي، إلى قسمين مترابطين غير منفصلين:

* **الجهاز العضوي:** وهو الهيكلة الرئيسية للمدينة: المخطط الديني والسياسي، المخطط الاقتصادي، المخطط السكني.
* **الجهاز العصبي للمدينة:** وهي مختلف التنظيمات والتشريعات التي بإمكانها رعاية هذا الكائن الحيوي، وتسهيل التعايش الانساني ضمنه، وخلق الآليات التي تسهل نموه وتطوره بما يوافق التطورات الفكرية والسياسية والاقتصادية الحاصلة في كل عصر، مع مراعاة الحاجة الرئيسية للساكنة بحفظ حقوقهم وحملهم على أداء واجباتهم. وهذا الذي يسمى بفقه العمران الإسلامي.

فإن لاحظنا الجهاز العضوي للمدينة الإسلامية من الناحية التجريدية، وجدناه مركب من: دائرة أساسية – مركز – أهرامات متناسبة خاضعة لجاذبية المركز- دوائر داخلية وثانوية.

إليك المخطط التوضيحي الآتي:



مخطط 2 تجريدي يوضح كفاءة التخطيط الدائري للمدينة من خلال توزيع عادل للمرافق

إن هذا المخطط التجريدي للمدينة الإسلامية يعطينا إيجابيات الشكل الدائري:

* المركزية السياسية والدينية/ القدرة على التحكم والتنظيم.
* الوحدة والتناسق.
* العدالة في توزيع المرافق.
* الفصل بين المرافق: مبدأ الخاص والعام.
* التأثير والتأثر: من الدائرة المركزية إلى الدائرة الثانوية.

وإن كان ما ذكر هو عبارة عن تفكيك تجريدي، إلا أنه لا يمكننا معرفة الوحدات المشكلة للمدينة الإسلامية دون كتب التمدن والأحكام السلطانية، وقد أبدع ابن أبي الربيع وأجاز في عدها قائلا:

".... ويجب على من **أنشأ مدينة** أو اتخذ مصرا **ثمانية شروط**:

**أحدهما** أن يسوق إليها **الماء العذب** ليُشرب، حتى يسهل تناوله من غير عسف، **الثاني** أن **يقدر شوارعها**، حتى تتناسب ولا تضيق، **الثالث** أن يبني فيها **جامعا** للصلاة في وسطها، ليقرب على جميع أهلها، **الرابع** أن **يقدر أسواقها** بحسب كفايتها، ولينال سكانها حوائجهم من قرب، **الخامس** أن **تميز قبائل سكانها**، بأن لا يجمع أضدادا مختلفة متباينة، **السادس إن أراد سكناها** فليسكن أفسح **أطرافها**، وأن يجعل خواصه كنفا من سائر جهاته **السابع** أن **يحوطها بسور**، خوف اغتيال الأعداء، لأنها دار واحدة، **الثامن** أن ينقل إليها**أهل العلم والصنائع**"[[14]](#footnote-14)

وإن اختلف ترتيب الوحدات بين مفكري العمران الإسلامي إلا أنهم لا يختلفون في ضرورة توفرها، لتكتمل صورة المجال الحضري وفقا للمقاييس الوظيفية التي اقترنت بكل وحدة من الوحدات.

 من خلال الاعتماد على الجغرافيا الوصفية لبعض مدن المنطقة استخرجنا الوحدات التالية:

1- المركز: ويمثل السلطة السياسية والدينية، يشمل وحدتين رئيسيتين: دار الإمارة والجامع الأعظم.

2- المخطط الاقتصادي ويشمل: المجال الحرفي والتجاري.

3- المخطط السكني: الدور والمساكن، الشوارع والأزقة، الشبكة المائية.

4- المحيط الدائري: الأسوار والأبواب.

 رغم الاختلاف الواضح بين المفكرين في ترتيب العناصر البنيوية للمدينة، إلا أننا اخترنا الترتيب الموضح في المخطط السابق، وعليه فإن وحدات المجال الحضري في ااالمدن الإسلامية وزعت كالأتي:

### **ج/ 1- المركز**

كثيرا ما يذكر في بنية المدينة الإسلامية وجود المسجد الأعظم محاذيا لدار الإمارة أو الخلافة، أي مقر الحكم بصفة عامة، الأمر الذي يجعل ذكرهما متلازمين.

**دار الإمارة:**

 تعتبر دار الإمارة من الوحدات الرئيسية في المدن الكبري، خاصة منها التي تحتضن السلطة السياسية أو تحتضن ما ترتب عنها من ولايات أو أعمال.

**الجامع الأعظم**

 الجامع وحدة عمرانية مهمة في المدينة الإسلامية، ذو وظيفة دينية ومدنية لا يمكن للسلطة الاستغناء عنه، لأنه حلقة ربط بينها وبين العامة، ومن خلاله يتم ممارسة السلطة الروحية ونشر القرارات السياسية، ناهيك عن إقامة صلاة الجمعة التي تعبر عن الوحدة الاجتماعية والسياسية ضمن المجال الحضري[[15]](#footnote-15).

### **ج/ 2- المخطط الاقتصادي**

 يشمل المخطط الاقتصادي المجال الحرفي والتجاري داخل المدينة، يأتي في الدائرة الثانية المحيطة بالمركز، وهذا التقليد كان سائدا منذ تأسيس المدن الإسلامية الأولى بل منذ وضع الرسول صلى الله عليه وسلم اللبنة الأولى لسوق المدينة المنورة بالقرب من المسجد، واتبع الصحابة خطى التمدن الإسلامي وهو يخطو خطواته الأولى، وذلك عند تأسيس الكوفة والبصرة والفسطاط[[16]](#footnote-16). وقد يكون للأمر أسباب استراتيجية عديدة نذكر منها عل سبيل المثال:

* المجال الحرفي والتجاري مجال حضري مشترك، يصعب دمجه ضمن المجال السكني المتميز بالخصوصية.
* المجال الحرفي والتجاري مجال حيوي يجب أن يكون قريبا من السلطة ليسهل عليها التحكم فيه اقتصاديا وأمنيا.
* حق الانتفاع بالمجال الحرفي والتجاري، وهو من الحقوق العامة، ووقوعه في محيط دائري يسهل لمختلف ساكني المدينة الاتصال به والاستفادة منه.

 ونظرا لارتباط الحرف بالأسواق فإن المجال الحرفي في المدن الإسلامية، شأنه شأن الأسواق، منها ما هو داخل المدينة ومنها ما هو خارجها إن اقتضت الضرورة الصحية والاجتماعية للساكنة، خاصة الحرف ذات الروائح الكريهة والأصوات المزعجة، ولضمان تقريب الخدمة الاقتصادية من المبتاع، فقد عرفت المدينة الإسلامية الفصل بين الحرف، وتقسيم مجال السوق أو السويقة أو القيسارية إلى مجالات بنيوية، كل منها يتخصص في حرفة معينة[[17]](#footnote-17).

### **ج/ 3- المخطط السكني**

 تعتبر الخطط السكانية من أهم القطع الحضرية في المدن الإسلامية عموما، باعتبارها مظهرا للاستقرار والتعايش الإنساني بين أفراد المدينة، وقد كانت هذه الخطط في بداية تأسيس المدن تختص بكل قبيلة، مع مراعاة الفصل بين القبائل ذات العداء السياسي أو الخلاف القبلي، وإن لم تثبت هذه القاعدة مع الزمن بسبب التمازج بين الشعوب والأجناس التي اعتنقت الإسلام، إلا أننا نلمس مظاهر القرابة في دروب أو أزقة معينة.

 يشمل المخطط السكني على العناصر التالية:

* الشوارع والأزقة والدروب.
* الدور والمساكن.
* المرافق الثانوية: حوانيت، مساجد...
* الأسوار والأبواب المحيطة بالأحياء والحارات.

 وقد تميزت هذه الأحياء بشبكة دقيقة من الأزقة والدروب النافذة وغير النافذة، ذات الدور والمساكن المختلفة الشكل والمستوى، تصميمها داخلي وأبوابها مصطفة إلى الخارج، أي إلى الشارع المرتبطة به. بالإضافة إلى وجود وسائل لتوزيع المياه في كل منها بين سواقي وقنوات وآبار وقواديس...، ومرافق ضرورية مثل المساجد والحوانيت المختلفة لتحقيق أدنى حد من الخدمات التي يصعب على الساكنة التنقل من أجلها إلى الأسواق المركزية.

 كما أن شوارع المدن وطرقها وأزقتها، من أهم عناصر الربط العضوي بمختلف مرافق المدينة ومنشآتها، وعبقرية التخطيط هي التي تعطينا كتلة مادية من نقاط الربط والتواصل، لتحقيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية بين الكتلة البشرية ونشاطاتها المختلفة في الفضاء الحضري[[18]](#footnote-18).

### **ج/4- محور الدفاع**

 الحصانة الطبيعية شرط أساسي في تأسيس المدن واستمراريتها، غير أن السلطة السياسية المحنكة لا يمكنها الخنوع للطبيعة لوحدها، بل يجب عليها اتخاذ مختلف الأسباب الخاصة بالحماية والدفاع؛ وذلك لحفظ كيانها السياسي من جهة ومصالحها الاقتصادية التي تنمو تبعا للأمن من جهة أخرى، فلا يمكننا إنكار العلاقة الحتمية بين الأمن الاجتماعي والأمن العسكري، لذلك يكون لزاما على السلطان رعاية مصالح الساكنة في المجال الحضري.

 وتحقيقا لتلك الاعتبارات فإن هناك عمرانا عسكريا (أو عمارة عسكرية)، يكون الهدف منها وضع تحصينات دفاعية للمدن، وللعواصم منها الحظ الأكبر، باعتبارها مقر السلطان، ويشمل هذا العمران:

* الأسوار والأبواب.
* الخنادق.
* الحصون المتقدمة.

ومما يؤكد على أن حصانة المدن تحتاج إلى هذه العناصر الأساسة، ما قاله الدهقان للمنصور عند اختيار موقع بغداد حيث ذكر أن: "التدبير في المدن أن تتخذ لها الأسوار والخنادق والحصون، ودجلة والفرات خنادق لمدينة أمير المسلمين"[[19]](#footnote-19).

 تحقيقا للأمن كانت الأبواب تغلق ليلا، ويوضع عليها بوابون أمناء للحراسة والإنذار بأي خطر قادم، على أن فتح الباب لا يكون إلا بعد التأكد من شخصية الوافد على المدينة مهما كان منصبه وشخصه، والظاهر أنه من كان يقوم بهذه المهمة من طبقة الجند، وذلك ليكون لهم اتصال مباشر بالسلطة السياسية ويحققون هدف الحماية والدفاع قبل أن يقع خطر الهجوم.

1. - عبد الباقي إبراهيم، **المنظور الإسلامي للتنمية العمرانية**، القاهرة: مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، 1993م، ص 83. [↑](#footnote-ref-1)
2. **-**Louis Massignon, *op.cit*, p.473-490/ G.Marsais:-"l’Urbanisme musulman", Dans *Mélanges de l’histoire l’archéologie de l’Occident Musulman*, Paris, 1957, vol I, p.29-231/ Id, "Les Conceptions des Cités dans L’Islam", *op.cit*, p.517-533/ Roger Le tourneau, *op.cit* ,p.33-45/ André raymond, « The spatial organization of city », *in : The City in the Islamic World*, Brill, Leiden, Boston, 2008, Vol 94, 1, p. 47-70. [↑](#footnote-ref-2)
3. - محمد الناصري، **المدينة العربية بين الأصالة والمساءلة**، الرباط: دار المعارف الجديدة (منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، جامعة ابن زهر، المملكة المغربية)، 1998م، ص 10- 11. [↑](#footnote-ref-3)
4. - ابن خلدون، **المقدمة**، بيروت: دار الفكر، 1422ه/2002م، ص 326-327/ محمود الذوادي، "أضواء على علم العمران الحضري الخلدوني"، **فكر ابن خلدون الحداثة والحضارة والهيمنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م، ص 115-117. [↑](#footnote-ref-4)
5. - ابن خلدون، المصدر نفسه، ص 49. [↑](#footnote-ref-5)
6. - ابن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، تحقيق عارف أحمد عبد الغني، دمشق: دار كنان، 1996م، ص 105. [↑](#footnote-ref-6)
7. - ابن خلدون، القدمة، ص 53. [↑](#footnote-ref-7)
8. - حول هذا الموضوع، ينظر: هشام جعيط، نشأة المدينة العربية الإسلامية الكوفة، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-8)
9. - للتوسع والتفصيل حول الموضوع ينظر: ابن أبي الربيع، سلوك المالك، ص 105- 106/ القزويني، آثار البلاد، ص 7- 8/ ابن خلدون، المقدمة، ص 330- 332/Abdelaziz Daoulati, «Ibn khaldoun et la ville  experience d’ une reecriture de la Muqaddima», *Majallat et-tarikh*, centre national d’ études historiques, Alger, 21-26 Juin, 1978, p.97- 10/ /خالد عزب، "جوانب مجهولة من فقه العمران في الحضارة الإسلامية"، **مجلة العمران والتقنيات الحضرية**، 2009م، 1، ص 99- 132. [↑](#footnote-ref-9)
10. - وقد أشار القزويني إلى ذلك قائلا: " اختاروا أفضل ناحية في البلاد، وأفضل مكان في الناحية، **وأعلى منزل في المكان من السواحل والجبال ومهب الشمال**، لأنها تفيد صحة أبدان أهلها وحسن أمزجتها، واحترزوا من الآجام وأعماق الأرض، فإنها تورث كربا وهرما"، آثار البلاد، ص 8. [↑](#footnote-ref-10)
11. - للتفصيل ينظر: محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، القاهرة: دار الآفاق العربية، 1419ه/ 1999م، ص 102- 104. [↑](#footnote-ref-11)
12. - للتفصيل ينظر: ابن حوقل، صورة الأرض، ص 77، 84، 85، 87.../ الإدريسي، نزهة المشتاق، ص 161، 164، 168، 170، 171، 177.../ مجهول، الاستبصار، ص 127، 130، 166، 172، 173، 174... [↑](#footnote-ref-12)
13. - "ثم عند حصول الهيئة الاجتماعية لو اجتمعوا في صحراء لتأذوا بالحر والبرد والمطر والريح، ولو تستروا بالخيام والخرقهات لم يأمنوا مكر اللصوص والعدو، ولو اقتصروا على الحيطان والأبواب كما ترى في القرى التي لا سور لها، لم يأمنوا صولة ذي البأس فألهمهم الله تعالى اتخاذ السور والخندق والفصيل، فجدثت المدن والأمصار والقرى والديار" القزويني، آثار البلاد، ص 7-8. [↑](#footnote-ref-13)
14. - ابن أبي الربيع، سلوك المالك، ص107-108. [↑](#footnote-ref-14)
15. - وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن اختيار المركز لإنشاء الجامع في المفهوم الإسلامي نابع من وجود الكعبة في مركز الأرض لتكون وجهة سهلة للمسلمين، كما أن موقع الجامع يسهل اتجاه الساكنة خمس مرات في اليوم نحوه، ينظر: خالد عزب، "تخطيط وعمارة المدن الإسلامية"، **كتاب الأمة**، قطر، 1418ه/1997م، 58، ص47-51. [↑](#footnote-ref-15)
16. - صالح بن علي الهذلول، **المدينة العربية الإسلامية أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية**، الرياض: دار السهن، 1414ه/ 1994م، ص 58. [↑](#footnote-ref-16)
17. - يذهب المؤلف إلى أن ظهور التخصص في الأسواق كان على العهد الأموي خلال خلافة عبد الملك بن مروان ( 65-86ه/ 684- 705 م)، للتفصيل يراجع: صالح بن علي الهذلول، المدينة العربية الإسلامية، مرجع سابق، ص 60- 61. [↑](#footnote-ref-17)
18. - محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، مرجع سابق، ص 173. [↑](#footnote-ref-18)
19. - محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، مرجع سابق، ص 136. [↑](#footnote-ref-19)